الأمم المتحدة

A/C.2/67/L.3/Rev.1

الجمعية العامة

Distr.: Limited
25 October 2012
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والستون

اللجنة الثانية

البند ٢٢ (أ) من جدول الأعمال

العولمة والترابط

الجزائر*: مشروع قرار

نحو نظام اقتصادي دولي جديد

إن الجمعية العامة،

إذ تضع في اعتبارها مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه الداعية إلى العمل على تحقيق التقدم الاقتصادي والرقي الاجتماعي للشعوب كافة،

وإذ تشير إلى مبادئ الإعلان المتعلق بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد الوارد في القرار ٣٢٠١ (دإ-٦)، وبرنامج العمل المتعلق بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد الوارد في القرار ٣٢٠٢ (دإ-٦)، وهما القراران اللذان اتخذتهما الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السادسة في ١ أيار/مايو ١٩٧٤،

وإذ تشير أيضا إلى قراراتها ٢٢٤/٦٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، و ٢٠٩/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، و ١٦٧/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

051112 021112 12-56858 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ تعيد تأكيد إعلان الأمم المتحدة للألفية[1]،

وإذ تشير إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية وإلى وثيقته الختامية[2]،

وإذ تشير أيضا إلى الوثيقة الختامية المعنونة ''المستقبل الذي نصبو إليه''، الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة[3]،

وإذ تشير كذلك إلى الوثائق الختامية للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، بما في ذلك الغايات والأهداف الإنمائية الواردة فيها، وإذ تسلم بالدور الحيوي الذي أدته تلك المؤتمرات ومؤتمرات القمة في تشكيل رؤية إنمائية واسعة وفي تحديد أهداف يتفق عليها الجميع،

وإذ تؤكد ضرورة الوفاء بجميع الالتزامات المتعلقة بتمويل التنمية، بما في ذلك الالتزامات الواردة في توافق آراء مونتيري الذي تم التوصل إليه في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية[4] وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري[5] وغيرهما من الوثائق الختامية ذات الصلة بالموضوع الصادرة عن المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة،

وإذ تلاحظ أن الهيكل الاقتصادي العالمي تكتنفه تحديات عامة تتطلب استعراض مسألة الحوكمة الاقتصادية العالمية،

وإذ يساورها القلق إزاء الأزمات العالمية الراهنة العديدة والمترابطة والتي يؤدي كل منها إلى تفاقم الآخر، ولا سيما الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتقلبات أسعار الطاقة وأزمة الغذاء والتحديات التي يطرحها تغير المناخ، والتي تترك أثرا سلبيا على آفاق التنمية في البلدان النامية وتهدد بزيادة اتساع الفجوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، بما في ذلك الفجوة التكنولوجية والفجوة المتعلقة بالدخل، ويمكن أن تقوض بشكل أكبر تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

---

(١) انظر القرار ٥٥/٢.

(٢) انظر القرار ٦٥/١.

(٣) انظر القرار ٦٦/٢٨٨، المرفق.

(٤) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٥) القرار ٦٣/٢٣٩، المرفق.

وإذ يساورها القلق أيضا في هذا الصدد لأنه، على الرغم من إحراز قدر من التقدم في مناطق معينة، لا يزال نحو ٢٠٠ مليون شخص على صعيد العالم عاطلين عن العمل، و ٩٠٠ مليون غيرهم من العاملين يعيشون مع أسرهم تحت خط الفقر، وهو أقل من دولارين في اليوم،

وإذ تؤكد ضرورة تحقيق نمو وانتعاش اقتصاديين أكثر استدامة، وإذ تدرك أن من الممكن تحقيق هذا الهدف عن طريق تعددية الأطراف الشاملة للجميع ومشاركة جميع البلدان على قدم المساواة، على النحو المتوخى في وثائق عدة، من بينها الإعلان وبرنامج العمل المتعلقان بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد،

وإذ تسلم بضرورة وضع نهج مبتكرة ومعززة لتمويل التنمية من أجل التصدي للتحديات التي تطرحها الحالة الاقتصادية العالمية الراهنة والفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وإذ تؤكد أن هذه النهج ينبغي ألا تحل محل المصادر التقليدية لتمويل التنمية، بما فيها المساعدة الإنمائية الرسمية، وألا تؤثر سلبا في مستوى هذه المصادر، وأنه يلزم وضعها بروح من الشراكة والتعاون والتضامن، مع أخذ المصالح المشتركة والأولويات الوطنية لكل بلد بعين الاعتبار،

وإذ تسلم أيضا بأن الكثير من الجوانب ذات الصلة من برنامج العمل المتعلق بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد لم تنفذ، وبأن الكثير من البلدان النامية لا تزال بالتالي تواجه تحديات كبيرة بالنسبة لآفاق التنمية لديها، ومنها قلة المناعة أمام الصدمات الخارجية وعدم كفاية التمثيل في نظام الحوكمة الاقتصادية العالمية،

وإذ تسلم كذلك بالدور الذي يؤديه التعاون الإقليمي ودون الإقليمي والأقاليمي، والتكامل الاقتصادي الإقليمي، على أساس من الشراكة المتكافئة، في تعزيز التعاون الدولي بهدف تيسير التنسيق والتعاون على الصعيد الاقتصادي من أجل تحقيق التنمية، وبلوغ الأهداف الإنمائية، وتبادل أفضل الممارسات والمعارف،

وإذ تسلم بأن إلغاء الضوابط التنظيمية المالية على نطاق واسع قد أسهم في زيادة صافي تدفقات رؤوس الأموال من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو،

وإذ يساورها القلق إزاء إفراط البلدان المتقدمة النمو في اتباع سياسات نقدية توسعية وما يسببه ذلك من تنافس في تخفيض قيمة العملة مما يحدِث أثرا مساوِيا لأثر الإعانات الممنوحة للتصدير عموما والزيادة العامة للتعريفات الجمركية المفروضة على الواردات، الأمر الذي يبطل بدوره أثر الالتزامات المبرمة في إطار منظمة التجارة العالمية بشأن النفاذ إلى الأسواق أو ينتقص منها ويزيد من تقييد قدرة البلدان النامية على الوفاء بالتزاماتها القاضية بتنفيذ جميع الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، ومنها الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تؤكد ضرورة وجود حيز للسياسات العامة يتيح للبلدان النامية وضع استراتيجيات وطنية للتنمية تهدف إلى تحقيق الرخاء للجميع،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام المعنون ''التحديات الدولية للتنمية المستدامة: اتساق السياسات على الصعيد العالمي ودور الأمم المتحدة''[٦]؛

٢ - **تعيد تأكيد** ضرورة مواصلة العمل نحو إقامة نظام اقتصادي دولي جديد يستند إلى مبادئ الإنصاف والمساواة في السيادة والترابط والمصلحة المشتركة والتعاون والتضامن بين جميع الدول؛

٣ - **تعيد أيضا تأكيد** ضرورة تعزيز صوت البلدان النامية ومشاركتها في صنع القرارات ووضع المعايير على صعيد الاقتصادي الدولي؛

٤ - **تعيد كذلك تأكيد** أن التجارة الدولية محرك للتنمية والنمو الاقتصادي المطرد، وتعيد تأكيد أن إقامة نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف يستند إلى قواعد ويتسم بالانفتاح والإنصاف ويخلو من التمييز يمكن أن يؤدي دورا حاسما في حفز النمو الاقتصادي والتنمية في جميع أنحاء العالم بما يعود بالنفع على جميع البلدان في جميع مراحل التنمية؛

٥ - **تقرر** أن تواصل النظر، في دورتها التاسعة والستين، في الحالة الاقتصادية الدولية وأثرها في التنمية، وتطلب، في هذا الصدد، إلى الأمين العام أن يضمن تقريره الذي سيقدمه إلى الجمعية العامة، في إطار البند المعنون ''العولمة والترابط''، استعراضا عاما لآخر التطورات المتعلقة بالتحديات الدولية الكبرى في مجالي الاقتصاد والسياسات العامة، التي تحول دون تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة بصورة عادلة وشاملة للجميع، ولدور الأمم المتحدة في التصدي لهذه المسائل، والسبل والوسائل الممكنة للتغلب على تلك التحديات، واضعا في الاعتبار الوثائق الختامية للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما والمبادئ الواردة فيها، وأعمال التحضير لخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، في ضوء المبادئ ذات الصلة الواردة في الإعلان المتعلق بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد[٧] وبرنامج العمل المتعلق بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد[٨].

---

(٦) A/67/274.

(٧) انظر القرار ٣٢٠١ (دإ-٦).

(٨) انظر القرار ٣٢٠٢ (دإ-٦).